«سن البرجل»: والدائرة التى تضيق

ابراهيم صالح

التحرير

كان الرئيس السادات بزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، أشبه بمهندس وضع « سن البرجل » فى تلك النقطة . وبانتهاء الزيارة كان قد أتم حركة « سن القلم » فى الطرف الآخر من البرجل ورسم حدود الدائرة التى تحركت فيها بعد ذلك كل جهود السلام . وكلما تمت خطوة ، ضاقت فتحة البرجل . . لتضيق الدائرة . ولأن اسرائيل أصرت على أن تضع نفسها تحت « سن البرجل » ، فقد ظلت الدائرة تضيق حولها . ومع فشلها فى فتح ثغرة فى محيط الدائرة ، وتزايد إحساسها بالاختناق كلما ضاقت الدائرة ، فكرت - بعصبية الاختناق - أن تتخلص من الموقف كله ولو بنسف مركز الدائرة بالديناميت . ومركز الدائرة هو . القدس . والديناميت . . هو مشروع قرار لجنة الكنيست بتوحيد القدس - العربية . والغربية - عاصمة لاسرائيل ! !

مناحم بيجين
يحاول نسف الواقع . ليعيش فى الحلم

آرثر جولدبرج
أعلن للعالم رفض أمريكا للقرار إسرائيل

لقد أفاقت اسرائيل ، بعد توقيعها على اتفاقية إطار الحل الشامل فى كامب ديفيد ، لتكتشف أنها وضعت نفسها داخل « حدود » . . صحيح أنها آمنة ومعترف بها ، ولكنها ليست « الحدود » التى عاشت تحلم بها منذ هرتزل . حتى اليوم . وعند هذا الصراع النفسى بين الحلم . والواقع ، تخطئ الحسابات الاسرائيلية .

فقد فات اسرائيل مثلا أن يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان حدا فاصلا بين حلم مستحيل . وواقع ممكن . لقد كشف ذلك اليوم عن مصالح حيوية للعالم كله فى هذه المنطقة . لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس الواقع المصرى العربى .

ونجح الرئيس السادات فى أن يقترب بالعالم - تدريجيا وباستمرار وبانتظام - من هذا الواقع ، حتى أصبح يعيش فيه . وأصبح العالم يرفض بشكل قاطع وحاسم ونهائى ، أن يغمض عينيه عن هذا الواقع ليعيش مع اسرائيل فى حلمها .

ثم كانت زيارة الرئيس السادات إلى القدس . هى انفجار الديناميت فى حلم « اسرائيل الكبرى » .

وطوال السنوات الماضية ظل العالم يرفض ، باستمرار وبانتظام أيضا ، أية محاولات اسرائيلية لتغيير الأوضاع فى الأرض العربية المحتلة ، وبالتحديد . فى القدس العربية .

وتمثل ذلك الرفض فى كل القرارات الدولية على مختلف مستويات التجمعات الدولية . بدءا من المؤتمرات النوعية الصغيرة ، إلى التجمع الدولى الشامل وهو الأمم المتحدة . وبصفة خاصة جهازها التنفيذى الرئيسى المسئول عن السلم والأمن الدوليين . وهو مجلس الأمن . وإذا كان مجلس الأمن قد رفض منذ عام ١٩٦٧ « ضم أراضى الغير بالقوة » فى القرار رقم ٢٤٢ ، وهو الخط الرئيسى فى محيط الدائرة التى يتحرك فيها سلام الشرق الأوسط الآن . فقد كان مجلس الأمن أكثر وضوحا ، ومعه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، فى رفض أى تغيير فى طبيعة وأوضاع الأرض المحتلة . وبالتحديد . القدس .

وعندما حاولت اسرائيل فى الأسبوع الماضى تفجير الموقف ، رد مجلس الأمن بقرار جديد يرفض فيه مرة أخرى الحلم الاسرائيلى . وقد تضمن هذا القرار الأخير نوعين من الامتناع .

الأول . امتناع مطلوب . والثانى . امتناع مفهوم ومقبول . ولكن ! !

الامتناع المطلوب والحتمى . نص عليه القرار فى صلبه . فقد طالب إسرائيل بالامتناع عن أى إجراء من شأنه تغيير الوضع القانونى والاجتماعى والخطرافى للقدس . والامتناع عن الانفراد بأى إجراء خاص بهذه المدينة المقدسة لدى الأديان السماوية الثلاثة . ورفض مجلس الأمن - نائبا عن المجتمع الدولى - الاعتراف بأية نتائج تترتب على عدم الالتزام بذلك .

● وهذا النوع من الامتناع مطلوب من إسرائيل لأنه الدليل الرئيسى - إن لم يكن الوحيد - لإثبات حسن نيتها . وحسن النية - كما هو الحال دائما فى العلاقات الدولية - هو المبرر لاستمرار التفاوض من أجل الوصول إلى الهدف . والهدف هو السلام . والسلام لا يستطر إلا بحسن النية وحسن الحوار . فضلا عن أن حسن النية هو الضمان الحقيقى لحدود آمنة ومعترف بها . . من الجميع . وللجميع ! !

● وهو حتمى . لأن كل القواعد والمواثيق الدولية تحتمه . وهناك بالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة السكان والأراضى المحتلة عسكريا . فهى تحرم على سلطات الاحتلال إجراء أى تغييرات سكانية أو جغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية بالنسبة للأرض المحتلة وسكانها . ولكن إسرائيل تعودت - عندما كانت تعيش فى حلمها الكبير - أن تضرب عرض الحائط بكل القواعد والمواثيق والاتفاقيات الدولية . والآن بعد أن أصبحت تعيش معنا فى دائرة الواقع ، هل مازالت تصر على استخدام أسلوب الأحلام . المستحيلة ؟ !

أما الامتناع الثانى . فهو امتناع أمريكا عن التصويت على هذا القرار . وهو امتناع مفهوم . . ومقبول . ولكن ! ! .

□ مفهوم . لأنه ربما أرادت أمريكا ، وكانت مقبلة على لقاء واشنطن بين مصر وإسرائيل ، ربما أرادت أن تدخل اللقاء بموقف متوازن بين مصر وإسرائيل . والا تتخذ قبل اللقاء بأيام موقفا يجعلها فى حرج بالنسبة لأى طرف ، وحتى لا تتيح الفرصة « للتشنجات الإسرائيلية » . . توجه إليها أى اتهامات .

فإذا أضفنا إلى ذلك ، الورقة ، التى يكون فيها النظام الأمريكى فى عام الانتخابات بالنسبة للقوى الصهيونية فى الكونجرس ومراكز « التمويل » والإعلام لازداد فهمنا . فما بالك « بالربع الأخير » من هذا العام . وربما يزيد من قيمة هذا العنصر . غيابنا - نحن العرب - عن هذه المراكز .

● ومقبول . لأن الامتناع هنا لا يغير الموقف الأمريكى السابق والمعلن منذ أول محاولة إسرائيلية خاصة بالقدس . فعندما أعلنت إسرائيل لأول مرة فى يونيو ١٩٦٧ عن القدس عاصمة لها ، أصدر البيت الأبيض الأمريكى بيانا عاجلا فى نفس اليوم يرفض ذلك . وأصدرت الخارجية الأمريكية بيانا آخر فى نفس اليوم ترفض الوضع . ثم وقف آرثر جولدبرج مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة - وقتها - يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ يعلن رسميا رفض أمريكا لانفراد إسرائيل بأى إجراء فى القدس . وفى أول يوليو ١٩٦٩ فى مجلس الأمن ، أعلن تشارلز يوست المندوب الأمريكى الجديد ، أن القدس جزء من الأرض المحتلة ويسرى عليها ما يسرى على كل الأرض المحتلة من قواعد دولية وتدخل فى إطار القرار ٢٤٢ . الامتناع أيضا ليس رفضا وإلا . فلو كانت أمريكا قد رفضت - وهذا حق الاعتراض - ما كان القرار قد صدر .

● ولكن . رغم فهمنا لدوافع الامتناع وقبولنا له على أساس أنه لا يغير من الموقف الرسمى الأمريكى شيئا ، فإن الحسابية التى وصل إليها الموقف فى الشرق الأوسط ، تلقى على أمريكا عبئا عليها أن تواجهه . فيجب أن تكون أكثر حسما فى « هز » الكيان الإسرائيلى ليفيق من الحلم المستحيل ، ويفتح عينيه على الواقع .

إن الموقف الحالى إذا زاد عن ذلك - حجما وزمنا - فقد لا تستطيع أمريكا أن تحاصره إلا بتغييرات جذرية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، وقد يتطلب ذلك تغيرات فى تركيبة النظام والمجتمع الأمريكى . المستقر .

فهل « يقبل المجتمع الأمريكى أن يدفع هذا الثمن . . من أجل حلم إسرائيل مستحيل ! ! .

□